اقناعها بالعدول عن قرارها والمثول أمام اللجنة الأخيرة. ونتيجة هذه الضغوط رضخت اللجنة العربية، وتقدم عدد من ممثليها في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧، للشهادة أمام اللجنة الملكية (بالاضافة الى ممثلين عن اليهود وموظفين من حكومة فلسطين). كما قدمت اللجنة العربية مذكرة الى اللجنة الملكية في ١١ كانون الثاني (يناير)، طالبت فيها بالعدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي وايقاف الهجرة اليهودية ومنع انتقال الأراضي العربية الى اليهود، وحل القضية الفلسطينية على الأسس التي حلت عليها قضايا العراق وسوريا ولبنان، وذلك بانهاء عهد الانتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين، تقوم بموجبها حكومة وطنية ذات حكم دستوري يتمثل فيها جميع العناصر الوطنية. وقد غادرت اللجنة الملكية فلسطين في أيام مختلفة في الأسبوع الذي يبدأ في ١٧ كانون الثاني (يناير)، ورفعت تقريرها الى الحكومة البريطانية في ٢٢ حزيران (يونيو)، وفي ٧ تموز (يوليو)، نشرت الحكومة البريطانية تقرير اللجنة رسميا.

ادخال شرق الأردن في الدولة العربية

كان هذا بايجاز الاطار العام الذي صدر فيه تقرير اللجنة الملكية، أو لجنة بيل. وقبل الانتقال الى عرض تفاصيل المشروع الذي صدر عن اللجنة، نشير هنا الى أن السياسة البريطانية بدأت، منذ الثلاثينات، تتخذ شكلا محددا فيما يتعلق بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية محوره اعادة رسم خريطة فلسطين ـ شرق الأردن من جديد، بحيث يتحقق من ذلك اقامة دولة يهودية من جهة، وضم الأجزاء المتبقية من فلسطين الى شرق الأردن من جهة ثانية. ولعل المشروع الذي طرحته في العام ١٩٣٥ الكاتبة البريطانية ستيوارت أرسكين يعتبر المؤشر الأول الى هذه السياسة. فهو يدعو الى تقسيم فلسطين قسمين: كانتون يهودي على الساحل، حدوده تبدأ من شمال يافا وتتجه شمالا الى قرب حيفا، ومن هناك الى مرج ابن عامر فالى الشاطىء الغربي لبحيرة طبريا، ثم الى روش بينا فالحولة. ويضاف الى هذا الكانتون اليهودي المنطقة الواقعة الى الجنوب من يافا وتكون تل أبيب عاصمة وميناء له. أما يافا نفسها فتبقى ميناء للدولة العربية التي تضم الأقسام الأخرى من فلسطين وتكون القدس عاصمة لها. وفي الوقت نفسه تضم هذه الأقسام مع شرق الأردن، لتشكل الدولة العربية. أما حيفا فتكون ميناء حرا، بينما تكون القدس والخليل وطبريا وصفد وبيت لحم والناصرة (التي ستقع جميعا ضمن الدولة العربية) مدنا دينية، تخضع للقوانين والأنظمة التي تصدرها عصبة الأمم. ويربط الدولتين العربية واليهودية (التي يطلق عليها مشروع ارسكين اسم أرض ـ اسرائيل) مجلس مركزي أعلى، يعالج مسائل النقد والمواصلات والأمن العام والجمارك وقوانين المحاكم والأماكن الدينية[٣].

لم يتعد مشروع أرسكين جهود صاحبته التي تجولت به في بعض العواصم العربية داعية اليه، غير أن أهميته تكمن في أنه كان مؤشرا الى تفكير البريطانيين، في تلك الفترة، بالنسبة لحل القضية الفلسطينية على أساس جعل شرق الأردن طرفا في الحل وربط مصيره ربطا عضويا بالأقسام العربية (التي ستبقى عربية) من فلسطين. وقد تجسد ذلك التفكير في أعمال اللجنة الملكية والنتائج التي توصلت اليها وفي المشروع الذي صدر عنها. فعلى الرغم من أنه لم يرد في براءة تعيين اللجنة ذكر لشرق الأردن، وعلى الرغم من أن لورد بيل، رئيس اللجنة، أكد في نقاشه لأحد الشهود الذين تقدموا للادلاء بشهاداتهم أمام اللجنة، أن لجنته غير ذات صلاحية للبحث في شؤون شرق الأردن[٤]، فقد قام وفد من اللجنة الملكية قوامه ثلاثة أشخاص بزيارة شرق الأردن في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧، وكان لهؤلاء مع الأمير عبد الله، بحث طويل في جلسة خاصة[٥].